

مدى الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية

عمر جميل ابراهيم سعدالدين

Omarjamil9@hotmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الالتزام بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (41) والتي تشمل (الاعتراف والقياس، والمكاسب والخسائر، والمنح، والإفصاح) في شركات الدواجن الأردنية، كما هدفت للكشف عن المعوقات التي تواجه المحاسبين في تطبيق المعيار.

تكون مجتمع الدراسة من شركات الدواجن الأردنية، حيث تم توزيع الاستبيان على المحاسبين في تلك الشركات وبلغ عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل (142) استبيان، واستخدم في البحث المنهج الوصفي والتحليلي، كما استخدمت أساليب الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات واختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي في اختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى أن مدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) الزراعة متوسط، وذلك لكافة بنود ومتطلبات المعيار مجتمعة، حيث كان تطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية هو الأعلى وبالمستوى الأول، ثم حل في المستوى الثاني تطبيق متطلبات الإفصاح ثم بالمستوى الثالث تطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفي المستوى الأخير متطلبات الاعتراف والقياس.

كما أظهرت الدراسة وجود معوقات تحد من تطبيق المعيار وتتمثل هذه المعوقات في عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للأصل الداجني في نهاية الفترة المالية، ومعوقات تعزى للخصائص الطبيعية البيولوجية للأصول الداجنة وما يرتبط بها من صعوبات في القياس والاعتراف بالمكاسب والخسائر وحالة عدم التأكد في إمكانية التقييم لحالة وقيمة الأصل الداجن وصعوبة في الاحتساب المحاسبي للمنتجات الثانوية التي تنتج بجانب المنتجات الرئيسية. كما تبين أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لمدى التزام المحاسبين بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) تعود لصفة، أو لرأس المال الشركة. أوصت الدراسة بالعمل على تحسين إدراك الإدارات والمحاسبين في الشركات بأهمية تطبيق المعيار، وأهمية التوسع به والعمل على وضع الحلول اللازمة لإزالة وتذليل المعوقات التي تقلل وتحد من إمكانية تطبيق المعيار، كعقد دورات تدريبية محاسبية متخصصة حول تطبيق المعيار، مما يسهل على المحاسبين فهم كيفية عملية الاحتساب والمعالجات المحاسبية الصحيحة الواجب اتباعها.

كلمات مفتاحية: معيار المحاسبة الدولي (41)، شركات الدواجن الأردنية، الأردن.

The Extent of Compliance with The Application of International Accounting Standard (41) In Jordanian Poultry Companies

Abstract

The study aimed at identifying the extent to which implementing the requirements of the international accounting standard (41) is complied with, inclusive of (recognition, measurement, earnings, losses, grants and disclosure), in the Jordanian poultry companies, and it aimed also at disclosing the impediments facing the accountants in implementing such a standard.

The study population consisted of the "Jordanian Poultry Companies", where a questionnaire was distributed to the accountants in such companies, and the number of recoverable and analyzable questionnaires amounted to (142); however, the descriptive and analytical method was used in the research in addition to using the descriptive statistics in analyzing the data, (T)-test and one-way ANOVA in testing the hypotheses.

The study found that the extent to which implementing the requirements of the international accounting standard (41) in agriculture is somehow moderate, and that would apply to all items and requirements of the standard combined, where the implementation of accounting treatment to the governmental grants was the highest at the premier level, followed by the implementation of disclosure requirements at the second level, and then at the third level the implementation of the accounting treatment to earnings and losses, and at the final level the requirements of recognition and measurement.

The study also showed that there were constraints to the application of the standard, namely, the inability to determine the fair value of the domestic asset at the end of the financial period, constraints attributable to the biological natural characteristics of the domestic asset and associated difficulties in measuring and recognizing gains and losses, uncertainty in the ability to assess the status and value of the domestic asset and difficulty in accounting for the byproducts produced alongside the major products. It was also found that there were no statistically significant differences in accountants' compliance with IAS (41) that were attributable to the quality or capital of the company.

The study recommended working on improving the perception of managements and accountants in companies on the importance of applying the standard, and the importance of expanding on it, and working on developing the necessary solutions to remove and overcome the impediments that would otherwise reduce and restrict the possibility of implementing the international accounting standard (41) in agriculture.

Keywords: Application of International Accounting Standard (41), Agricultural Companies, Jordan.

المقدمة

اهتمت المنظمات العلمية والمهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة في جميع دول العالم بإصدار معايير وإرشادات خاصة بكيفية المحاسبة عن الأنشطة الزراعية وطبقاً لمشروع بيان المبادئ يجب تصنيف الأصول البيولوجية كنوع متميز من الأصول وينطبق المعيار (41) على المنتج الزراعي.

حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني (5%) لعام 2019 فيما بلغت مساحة الأراضي المزروعة منها عام 2018 حوالي (2) مليون دونم من أصل إجمالي حوالي 9 مليون دونم في المملكة للزراعة المطرية كاملة وفقاً لأرقام الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025، وتشير تقديرات البنك الدولي في 2018 م إلى أن الأردن يحقق 50-60% فقط من إمكاناته التصديرية للفواكه والخضراوات ولديه إمكانات تصديرية غير مستغلة تزيد على مليار دولار سنوياً.

ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاستراتيجية، والتي تحافظ على الأمن الغذائي، وبحسب خبراء ومختصين يعاني القطاع الزراعي من العديد من المشاكل أهمها غياب الرؤية الحكومية العملية لتحسين القطاع، وقلة العمالة في هذا القطاع إضافة إلى بعض التشريعات والقوانين التي تقف حاجزاً بين العاملين في القطاع وتطوره مثل عدم شمولهم بالضمان والعمالة غير المنظمة وارتفاع كلف الطاقة والمياه ومنافسة المنتج المستورد.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى معايير محاسبية دولية تهتم بشكل عام بتحديد السياسات والطرق السليمة لتحديد عناصر القوائم المالية وقياسها وعرضها على مستوى النشاط الزراعي، وعليه فقد وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board، معيار

دولي رقم (41) ينظم ويحدد المعالجات المحاسبية للنشاط الزراعي وبيان متطلبات الإفصاح وعرض البيانات الخاصة به (زروقي وآخرون، 2019).

من الضروري مسك واعتماد نظام وأسلوب محاسبي زراعي يحدد طرق التقييم والتسجيل من أجل التحكم أكثر في التكاليف التي هي أساس التسجيل المحاسبي، حيث يجب على كل مؤسسة أو شركة زراعية الاستعانة به حتى تكون هناك مصداقية في القوائم المالية الخاصة بها (حجاج وجمعة، 2019).

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في مجموعة الأسئلة التالية والتي انبثقت من السؤال العام للدراسة وهو:

"ما مدى الالتزام بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية؟"

- ما مدى الالتزام بتطبيق متطلبات الاعتراف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية؟

- ما مدى الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية؟

- ما مدى الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية؟

- ما مدى الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية؟

أهمية الدراسة

- ستقدم هذه الدراسة تصوراً علمياً حول مدى ومستوى تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) الزراعة، في الشركات الداجنة، مما سيمكن الإدارات من تقييم مستوى الالتزام والتطبيق وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان مستويات أفضل من التطبيق، وإصدار وإعداد تقارير مالية تتناسب مع المعالجات المحاسبية التي يقدمها المعيار.
- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة حسب علم الباحث التي تتعرض وتبحث في مواضيع المحاسبة الزراعية، مما سيلفت نظر الباحثين وسيفتح المجال لهم لإجراء المزيد من الدراسات المحاسبية في مجالات المحاسبة الزراعية.

أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفها العام وهو التعرف على مدى الالتزام بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية، وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لأهداف الدراسة:
- التعرف على مدى الالتزام بتطبيق متطلبات الاعتراف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.
 - التعرف على مدى الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.
 - التعرف على مدى الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

- التعرف على مدى الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يتم الإلتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يتم الإلتزام بتطبيق متطلبات الاعتراف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يتم الإلتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يتم الإلتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يتم الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

منهجية الدراسة

سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لقياس مدى الإلتزام بتطبيق

معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية، وقد استخدم هذا المنهج، لوصف خصائص

المحاسبين والمدراء الماليين العاملين في تلك الشركات وفق المتغيرات الديموغرافية إضافة إلى توصيف شركات الدواجن الأردنية من حيث صفتها ورأس مالها.

مصادر البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المصادر التالية للحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات

الدراسة:

- **المصادر الثانوية:** وهي المتعلقة بجمع البيانات الخاصة بالجانب النظري، والتي تشمل على الكتب العلمية العربية والأجنبية، ومراجعة البحوث المنشورة، والدراسات، والمقالات، والرسائل الجامعية المتخصصة بموضوع الدراسة، وتم التركيز على معيار المحاسبة الدولي (41) في بناء الإطار النظري.

- **المصادر الأولية:** بهدف توفير البيانات الأولية تم إعداد استبانة (أداة الدراسة) وفق الأسس العلمية المعتمدة، وبالاعتماد على الإطار النظري، والدراسات السابقة في إعدادها.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات تربية الدواجن في القطاع المنظم والتي تمتلك دفاتر وسجلات محاسبية وذلك من واقع قاعدة بيانات وزارة الصناعة والتجارة والتموين والبالغ عددها (203) شركات (وزارة الصناعة والتجارة، 2018)، وتضمنت سجلات الوزارة على البيانات التعريفية للشركات، النشاط الاقتصادي، نوع الشركة، رأس المال، حيث تم توزيع الاستبيان على المحاسبين العاملين في تلك الشركات، وقد تم توزيع (151) استبيان عليهم، واسترد الباحث من الاستبيان الموزعة فقط (146) استبيان، وبعد التأكد من صلاحية الاستبيانات للتحليل الإحصائي، تبين ان هناك أربعة استبيانات غير صالحة للتحليل

الإحصائي، وبذلك بلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي (142)، الجدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية والمتغيرات المتعلقة بالشركات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مصطلحات الدراسة

• العمليات والأنشطة الزراعية البيولوجية

تعبر الزراعة عن استغلال نشاطات المشروعات الكبيرة التي تتخذ شكل شركات مساهمة، أما المزارع الصغير فإن صغر حجم ما يمتلكه من الرقعة الزراعية إلى جانب قيامه بالعمل بنفسه أو مع أفراد أسرته واعتماده في غالب الأحيان في معيشته على نتاج أرضه ومواشيه بالإضافة على انتشار الأمية بين المزارعين كل ذلك لا يشجع المزارع الصغير على الانتفاع بأهداف المحاسبة ومسك الدفاتر المحاسبية ويتكون النشاط الزراعي من مجموعة العمليات الزراعية البيولوجية التي تستهدف بعض المجالات التالية (زهواني وصيف، 2019):

- نشاط الإنتاج الحيواني: وهو نشاط متعدد الفروع يتضمن تربية الماشية بغرض التسمين أو إدرار اللبن أو الإكثار، وكذلك الحصول على الصوف من الغنم، ويدخل في هذا المجال تربية الدواجن وعسل النحل.

• التحول البيولوجي

توجد خصائص مشتركة معينة لعملية التحول البيولوجي وهي القدرة على التغيير حيث إن النباتات والحيوانات الحية قادرة على التحول البيولوجي، ويتم إدارة التغيير عن طريق ضمان تحسين أو على الأقل تثبيت الشروط الضرورية لحدوث العملية (على سبيل المثال مستويات المواد الغذائية والرطوبة والحرارة والخصوبة والإضاءة)، وهذه الإدارة تميز النشاط الزراعي عن الأنشطة الأخرى، ويتم قياس التغيير ومراقبة

التغير في النوعية (على سبيل المثال الخصائص الوراثية والكثافة والنضوج والغطاء الدهني ونسبة البروتين وقوة النسيج) أو الكمية (على سبيل المثال السلالة والوزن والأمتار المكعبة وطول النسيج أو قطره وعدد البرام) المؤدية إلى التحول البيولوجي كوظيفة إدارية روتينية (Meligi, 2007 , p.28).

وبين (Ghabban et al. (2010, p. 34 أن التحول البيولوجي يؤدي إلى نتائج عديدة منها تغيرات الأصل من خلال: النمو (زيادة في الكمية أو تحسين في النوعية للحيوان أو النبات) ، والتحلل (النقصان في الكمية أو تردي في النوعية للحيوان أو النبات) ، الإنجاب (تكوين حيوان أو نبات حي إضافي) ، وإنتاج محصول زراعي مثل العصارة وأوراق الشاي والصوف والحليب.

مفاهيم المحاسبة الزراعية

عرفت المحاسبة الزراعية بأنها نوع من أنواع المحاسبة التي تهتم بتطبيق المبادئ، والمفاهيم المحاسبية، والإجراءات المحاسبية، بغرض التوصل إلى المعلومات المالية المرتبطة في النشاط الزراعي (Wheeling, 2010 , p.12).

وعرفت المحاسبة الزراعية بأنها أحد أنواع المحاسبة، التي تنص على مراعاة تطبيق المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها عموماً، وتطبيق الإجراءات المحاسبية على الموجودات البيولوجية، والتفريق بينها وبين المحصول الزراعي، والمنتجات نتيجة التصنيع بعد الحصاد (Gimeel , 2006 , p.15).

تعرف المحاسبة الخاصة بالقطاع الزراعي بأنها نظام معلومات يهدف إلى جمع المعلومات المتعلقة بالزراعة، وتسجيلها واستغلال هذه المعلومات من أجل إعداد القوائم المالية والهدف من إعداد القوائم المالية هو تقديم معلومة عن الوضعية المالية للمؤسسة التي تكون محل استخدام أطراف داخلية وخارجية من

أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما يجب أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية مطابقة لمتطلبات المعايير الدولية للمحاسبة، ومعيار إعداد التقارير المالية (International, IFRS1) Financial Reporting Standards سواء فيما يخص الفرضيات الأساسية للمحاسبة أو الخصائص النوعية للمعلومة (Derahmoune, 2012 , p.75).

- الأصل البيولوجي

عرف الأصل البيولوجي بأنه حيوان أو نبات حي، مثل الأشجار المثمرة والأبقار والدواجن التي تربيتها المنشآت الزراعية وبغض النظر عن هدفها، مثل المنشآت التي تربي الأبقار بهدف الحصول على منتجات الألبان في الموجودات البيولوجية (الأبقار)، كما أن المنشآت التي تربي العجول من أجل الحصول على اللحوم (فالموجودات البيولوجية العجول)، والمنشآت التي تزرع الأشجار المثمرة من أجل الحصول على الثمار في الموجودات البيولوجية كالأشجار المثمرة) (Ahmad & Ibrahim , 2010 , p.24).

تتصف الأصول البيولوجية بمجموعة من الخصائص الفريدة تميزها عن غيرها من الأصول، فهي تلك الأصول الحية من دواجن ونباتات وحيوانات مملوكة لمنشآت الأعمال الزراعية، وتعمل في مجال النشاط الزراعي، ونتيجة للتحديات التي فرضت نفسها أمام إدارات المنشآت الزراعية، وقد حظيت المحاسبة عن الأنشطة الزراعية ببعض الاهتمام، مما نتج عنه أسس خاصة بكل دولة للقياس المحاسبي بما يتناسب مع ظروف النشاط الزراعي الخاص بها، ومن الجدير بالذكر أنه وعلى المستوى الدولي تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) المتعلق بالمحاسبة عن الزراعة في أول يناير 2003 وبدء الالتزام بمتطلباته مع تشجيع التطبيق المبكر قبل بدء تاريخ الالتزام، وقد كان من متطلباته الاعتماد على القيمة العادلة بما تفرضه من توافر أسواق نشطة (سليم، 2018).

التكاليف في المحاسبة الزراعية

إن الشركة في النشاط الزراعي وكأي شركة إنتاجية معتمدة على عناصر التكاليف الثلاثة (مواد، أجور، وتكاليف صناعية غير مباشرة)، وقد تم توضيح التكاليف في الشركات الزراعية وكما يلي (التميمي وحسن، 2012):

• عنصر المواد

تتمثل بالمستلزمات السلعية كافة التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية في مراكزها الإنتاجية والخدمية بشكل مباشر أو غير مباشر وجميع هذه المواد تتحمل تكاليف مثل البذور والأسمدة والأعلاف والأدوية والمبيدات والوقود وغيرها .

• عنصر الأجور

ويشمل كل ما تدفعه الوحدة الاقتصادية من أجور نقدية أو مزايا عينية أو تأمينات اجتماعية وصحية علماً بأن عنصر التكلفة لا يقتصر على العمل البشري في المزرعة، بل يتضمن أيضاً تكاليف العمل الحيواني وكذلك العمل الآلي الذي يستخدم في تسهيل الأعمال الزراعية في المزرعة.

• التكاليف الصناعية غير المباشرة

وهي تشمل المصاريف الأخرى مثل الاجور غير المباشرة (اجور عمال النظافة ،اجور المشرفين) فهي كلفة غير مباشرة للخدمات، حيث إن أي نشاط اقتصادي يحتاج إلى خدمات تسهل من أداء العمليات الإنتاجية والمهام الإدارية في ذلك النشاط وأن عناصر التكاليف كافة عدا المواد والأجور المباشرة الضرورية والأساسية.

ملخص لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (41) الزراعة

هدف المعيار بشكل عام إلى بيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية والإفصاحات

المتعلقة بالنشاط الزراعي:

- الاعتراف: يجب على المشروع الاعتراف بالأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي فقط عندما

أ - يسيطر المشروع على الأصل نتيجة لأحداث سابقة.

ب - من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل إلى المشروع.

ت - من الممكن قياس القيمة العادلة أو تكلفته بشكل موثوق به.

- القياس:

أ- يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي وفي تاريخ كل ميزانية عمومية بمقدار قيمته

العادلة مخصوماً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع (تشمل التكاليف عند نقطة البيع العمولات

للوستاء والمتعاملين والمبالغ التي تفرضها الوكالات التنظيمية، تكلفة النقل والتكاليف الأخرى

لنقل الأصول إلى السوق) فيما عدا الأصل الذي لا تتوفر له أسعار أو قيم محددة من قبل

السوق.

ب- يجب قياس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي للمشروع بمقدار قيمته العادلة

مخصوماً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع عند نقطة الحصاد.

- المكاسب والخسائر

- أ) المكسب أو الخسارة الناجمة عن الاعتراف المبدئي بأصل بيولوجي بقيمته العادلة مخصصاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع ومن التغير في القيمة العادلة مخصصاً منها التكاليف المقدرة لأصل بيولوجي عند نقطة البيع يجب إدخالها في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي نتجت فيها.
- ب) المكسب أو الخسارة الناجمة عن الاعتراف المبدئي بالمحصول الزراعي بالقيمة العادلة مخصصاً منها التكاليف التقديرية عند نقطة البيع يجب إدخالها في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها.

- المنح الحكومية

- أ) المنحة الحكومية غير المشروطة المتعلقة بأصل بيولوجي التي يتم قياسها بقيمتها العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع يجب الاعتراف بها على أنها دخل وذلك فقط عندما تصبح المنحة الحكومية مستحقة الاستلام.
- ب) إذا كانت المنحة الحكومية المتعلقة بأصل بيولوجي يتم قياسها بقيمتها العادلة مخصصاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع مشروطة بما في ذلك حيث تتطلب المنحة الحكومية أن لا تقوم بنشاط زراعي محدد فإنه يجب على المشروع الاعتراف بالمنحة الحكومية على أنها دخل وذلك فقط عندما تتم تلبية الشروط الخاصة بالمنحة الحكومية.

- الإفصاح: حيث يجب على المشروع ما يلي:

1- الإفصاح عن إجمالي المكسب أو الخسارة الناجمة أثناء الفترة الحالية عند الاعتراف المبدئي بالأصول البيولوجية والمحصول الزراعي ومن التغير في القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف المقدره عند نقطة البيع للأصول البيولوجية.

2- تقديم وصف لكل مجموعة من الأصول البيولوجية وقد يأخذ الإفصاح شكل سرد أو وصف كمي.

3- بيان طبيعة أنشطته التي تتعلق بكل مجموعة من أصوله البيولوجية.

4- بيان القياسات أو التقديرات غير المالية للكميات الفعلية لكل مجموعة من الأصول البيولوجية للمشروع في نهاية الفترة ولنواتج المحاصيل الزراعية خلال الفترة.

5- الإفصاح عن الأساليب والافتراضات الهامة المطبقة لتحديد القيمة العادلة لكل مجموعة من المحاصيل الزراعية عند نقطة الحصاد لكل مجموعة من الأصول البيولوجية.

6- الإفصاح عن وجود الموجودات البيولوجية المحددة الملكية ومبالغها المسجلة والمبالغ المسجلة للموجودات البيولوجية المرهونة كضمان للالتزامات.

7- الإفصاح عن الالتزامات لتطوير وامتلاك الأصول البيولوجية.

8- الإفصاح عن الاستراتيجيات لإدارة المخاطر المالية فيما يتعلق بالنشاط الزراعي.

9- تقديم مطابقة للتغيرات في المبلغ المسجل للأصول البيولوجية بين بداية ونهاية الفترة الحالية وتشمل المطابقة ما يلي:

- المكاسب أو الخسائر الناجمة عن التغيير في القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع.

- الزيادات الناجمة عن المشتريات.

- الانخفاضات الناجمة عن المبيعات.

- الانخفاضات الناجمة عن الحصاد.

- الزيادات الناجمة عن دمج منشآت الأعمال.

- صافي فروقات الصرف الناجمة عن ترجمة البيانات المالية لمشروع أجنبي.

الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

-دراسة زروقي وآخرين (2019) بعنوان: الممارسات المحاسبية للنشاط الزراعي في الجزائر والمعيار

الدولي رقم (41)

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام المحاسبة المالية في القطاع الزراعي وحصر وتحديد مشكلات القياس المحاسبي عن الأصول الزراعية (البيولوجية) واقتراح الحلول المناسبة لها لتلبية احتياجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية تأكيداً للدور الاقتصادي الذي تضطلع به تلك المعلومات في مجال أحد أهم قطاعات النشاط الاقتصادي في الوطن ألا وهو القطاع الزراعي وتقييم مدى الاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) والتطبيقات المحاسبية الخاصة بالأصول الزراعية.

وتوصلت الدراسة إلى المحاسبة عن النشاط النباتي وعلى وجه الخصوص البساتين وحدائق

الفاكهة: تمر بثلاث فترات وهي فترة الإنشاء والتكوين، فترة الإنتاج وفترة الاضمحلال، ولكل فترة

خصوصيتها في المعالجة المحاسبية ، كما أظهرت الدراسة تميز النشاط الزراعي بمجموعة خصائص ولقد أثرت هذه الخصائص على تعدد واختلاف عملية القياس والإفصاح المحاسبي كما أن الجزائر لم تقم بتطبيق كامل لمعيار المحاسبي الدولي رقم (41).

-دراسة زهواني ووصيف (2019) بعنوان: واقع قطاع النشاط الزراعي الجزائري بعد تطبيق المعيار الدولي IAS 41 الزراعة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية معايير المحاسبة الدولية ومعرفة درجة توافقها، وكذلك معرفة متطلبات معيار المحاسبة الدولي (41).

اعتمدت الدراسة الأسلوب والمنهج الاستنباطي وقد تم جمع البيانات من واقع إصدارات المعايير الدولية والأبحاث المحاسبية.

توصلت الدراسة إلى أنه هناك افتقار لتطبيق محاسبة مثلى في مجال الاعتراف والقياس والإفصاح حيث إن أسس التقييم في المحاسبة الزراعية تعتمد على الحكم الشخصي، وإن المحاسبة الزراعية أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر احتياجاً إلى الدقة بسبب عنصري العمل والتكاليف، وإن من أهم معوقات تطبيق المعايير المحاسبية هو اختلاف الاحتياجات للقواعد الأساسية واختلاف التشريعات والمتطلبات لقانونية الحكومية. أوصت الدراسة إصدار قواعد محلية مقابلة للمعايير الدولية تأخذ في الاعتبار البيئة الجزائرية، وأن تلحق بالقواعد المحاسبية تفسيرات وتوضيحات تفيد المحاسبين في الاسترشاد في مجال المحاسبة الزراعية.

-دراسة حجاج وجمعة (2019) بعنوان: إشكاليات الاعتراف والقياس الخاصة بالأصول البيولوجية وفق

النظام المحاسبي المالي

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيفية الاعتراف وتقييم الأصول البيولوجية وبالتحديد الأصول الحيوانية وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي الجزائري مقارنة بما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) الزراعة،

بينت الدراسة عدم وجود دليل للحسابات الخاصة بهذا القطاع يوحد التسجيلات المحاسبية من أجل تسهيل المقارنة واستعمال المعلومة في اتخاذ القرارات.

أوصت الدراسة بضرورة إيجاد نظام محاسبي يحتوي على أسس ومعايير تضبط وتحكم كيفية القياس والاعتراف والتقييم للأصول البيولوجية ومتابعتها محاسبياً.

-دراسة سليم (2018) بعنوان: تحليل مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول البيولوجية

للنشاط الداجني وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (41)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول البيولوجية للنشاط الداجني وفق المعيار الدولي (41)، وقد تناولت نظرياً التأصيل العلمي للأصول البيولوجية في ضوء المعايير الدولية والمصرية وعرض لمفهوم الأصول البيولوجية والنشاط الداجني وخصائصها ومقوماتها، وكذلك توصيات بعض المنظمات المهنية المتخصصة في المحاسبة عن الأنشطة الزراعية، وبينت الدراسة الطبيعة المميزة للنشاط الداجني، تكون مجتمع الدراسة من جزأين الأول العاملين في مكاتب المحاسبة والمراجعة، والثاني المحاسبين في شركات تربية الدواجن. وأوضحت الدراسة مفهوم وطرق ونماذج القياس المحاسبي للأصول النشاط الداجن ومفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه ومقوماته وفق معيار

المحاسبة الدولي (41)، وبينت أيضاً مشكلات القياس والإصلاح المحاسبي النشاط الداجني والحل المقترح لها من خلال الدراسة التطبيقية.

أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد اختلافات بين آراء عينة الدراسة حول الأهمية النسبية لبنود القياس والإفصاح المحاسبي على الأصول البيولوجية وفقاً لنموذج القيمة العادلة والتكلفة وأوصت الدراسة بأن تأخذ في الاعتبار نتيجة تحليل مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي على الأصول البيولوجية لنشاط الدجاج بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (41)، وتشجيع الباحثين والدارسين على إجراء المزيد من البحوث المتعلقة بالمنشآت الداجنة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الداجنة وذلك لندرة الأبحاث المحاسبية في هذه المنشآت للمساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات المحاسبية التي تواجهها.

-دراسة إبراهيم (2016) بعنوان: مدى توافق الممارسة المحاسبية في النشاط الزراعي في السودان والمعيار الدولي رقم (41) دراسة تحليلية على الشركات الزراعية بولاية الخرطوم.

جاءت هذه الدراسة للمقارنة بين الممارسة المحاسبية في النشاط الزراعي في السودان والمعيار من (41) خلال الإجابة على تساؤلات البحث، وهل تطبق الشركات الزراعية السودانية المعيار الدولي رقم (41)؟ وهل هناك اختلاف في هذه الممارسة؟ وما هي أسبابه؟ وتمثلت أهمية البحث من أهمية القطاع الزراعي في السودان والذي يعتبر القوة الدافعة في النمو الاقتصادي ولكون المعيار الدولي رقم (41) هو القاعدة المعتمدة من قبل دول العالم لذا جاءت هذه الدراسة لملاحظة مدى التشابه والاختلاف بين الممارسة المحاسبية في السودان والمعيار الدولي.

ولتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة والحصول على البيانات الثانوية التي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد صمم استبيان يتناسب

مع موضوع البحث وتساؤلاته، فقد قام الباحث بتوزيع (42) نسخة من الاستبيان على المحاسبين ببعض الشركات الزراعية ومكاتب مراجعة خارجية بولاية الخرطوم، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي والتحليل الإحصائي.

وكانت أهم نتائج البحث عدم وجود معيار محاسبي وطني سوداني ملزم للممارسة في الشركات الزراعية التي تستخدم الأصول البيولوجية ولذلك لجأت معظمها لاستخدام المعيار الدولي رقم (41) كونه يحظى بقبول عالمي، ولكن نتيجة تطبيق بنود المعيار كانت متفاوتة فأكثر البنود تطبيقاً هو الاعتراف بالأصل البيولوجي عندما تسيطر المنشأة عليه، وأقل البنود تطبيقاً أن تقدم المنشأة الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة، وأخيراً وجود اختلاف في تطبيق المعيار.

وأوصت الدراسة الشركات الوطنية الزراعية التي لم تطبق المعيار بأن تعمل على تطبيقه في إعداد قوائمها المالية لأنه يزيد من الموثوقية، والاعتماد على استخدام القيمة العادلة لقياس الأصول البيولوجية وتقييمها، باعتبارها أسلوب لقياس وتقييم الأصول بقيمتها الجارية.

-دراسة التميمي وحسن (2012) بعنوان: المقارنة بين المعيار الدولي الخاص بالنشاط الزراعي رقم (41) والقاعدة العراقية الخاصة بالنشاط الزراعي رقم (11)، دراسة تحليلية مقارنة

هدفت الدراسة للكشف عن إمكانية الاعتماد على المعيار الدولي رقم (41) كأساس للتطبيقات المحاسبية الخاصة بالنشاط الزراعي في العراق، كما تهدف إلى تقويم القاعدة العراقية رقم (11) من خلال إجراء مقارنة ما بين المعيار الدولي رقم (41) والقاعدة العراقية رقم (11) لإيجاد أوجه التشابه في التطبيقات المحاسبية الخاصة بالنشاط الزراعي وتحديد مواطن الاختلاف، كما يهدف البحث للإجابة

عن التساؤل الآتي: هل من الممكن الاعتماد على المعيار الدولي رقم (41) كأساس للتطبيقات المحاسبية الخاصة بالنشاط الزراعي في العراق.

تم جمع البيانات من خلال المنشورات العلمية النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة المعايير المهمة بمحاسبة النشاط الزراعي واستنباط المقارنات المطلوبة ما بين المعيار الدولي رقم (41) والقاعدة العراقية رقم (11).

توصلت الدراسة إلى أن المعيار الدولي يعتمد على القيمة العادلة في مسألة قياس وتقييم الموجودات البيولوجية إلا أن القاعدة العراقية تعتمد في تقييم القطيع الإنتاجي على الكلفة التاريخية، أما ما يخص عملية الاعتراف فليس هناك أي اختلاف في مسألة الاعتراف بالموجودات البيولوجية، كما أن المعيار الدولي والقاعدة العراقية قد ركزا على أن يكون الإفصاح بشكل واضح لكل من قيم الموجودات البيولوجية والسياسات المتبعة في مسألة تقييم الموجود.

أوصت الدراسة بالاعتماد على المعايير الدولية في التطبيقات المحاسبية كونها تمثل الدستور للعمل المحاسبي والمعتمد من قبل دول العالم وحتى لا يكون هناك اختلاف بين التطبيقات المحاسبية المطبقة في العراق عنها في العالم، بالاعتماد على استخدام القيمة العادلة في مسألة قياس الموجودات البيولوجية وتقييمها، وإنه من الممكن تعديل القاعدة العراقية رقم (11) لبعض الجوانب المهمة والتي تتعامل مع التغيرات الحاصلة في الوضع الاقتصادي والتي أصبحت تتمثل بمشكلات تواجه المحاسب في الواقع العملي.

1) النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى: لا يتم الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) في

شركات الدواجن الأردنية.

تم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجالات أداة الدراسة مجتمعة وذلك بهدف لتعرف على مستوى تطبيق جميع بنود معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية، كما تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1): نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مستوى تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41)

في شركات الدواجن الأردنية

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(T) المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
لا يتم الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية	3.48	0.52	11.3	0.000	قبول الفرضية بالصيغة البديلة

يشير الجدول أعلاه الى أن هناك مستوى متوسط من الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية، حيث بلغت قيم (T) للمجال (3.48) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (3)؛ إذ إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن مجال الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية كان أعلى

من العلامة المعيارية وبدرجة متوسطة، وهذا يدل على أن هناك التزاماً بتطبيق متطلبات الاعتراف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية؛ وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الأولى بالصيغة البديلة والتي تنص: يتم الالتزام بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

2) النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى

لا يتم الالتزام بتطبيق متطلبات الاعتراف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المجال الأول من مجالات أداة الدراسة والذي هدف للتعرف على مستوى تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية، كما تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول رقم (2): نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مستوى تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس

وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	*T	درجة التقييم	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية بالصيغة البديلة	0.00	141	4.407	متوسطة	3.20	لا يتم الالتزام بتطبيق متطلبات الاعتراف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

*الجدولية البالغة (1.96)

يظهر من الجدول رقم (2) أن هناك مستوى متوسط من الالتزام بتطبيق متطلبات الاعتراف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية، حيث بلغت قيم (T) للمجال (4.407) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (3)؛ إذ إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن مجال الالتزام بتطبيق متطلبات الاعتراف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية كان أعلى من العلامة المعيارية وبدرجة متوسطة، وهذا يدل على أن هناك التزاماً بتطبيق متطلبات الاعتراف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية؛ وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الأولى بالصيغة البديلة والتي تنص: يتم الالتزام بتطبيق متطلبات الاعتراف والقياس وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

(3) النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية

لا يتم الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

تم اختبار الفرضية الثانية من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المجال الثاني من مجالات أداة الدراسة والذي هدف للتعرف على مستوى تطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية، كما تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول رقم (3): نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مستوى تطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب

والخسائر وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	*T	درجة التقييم	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية بالصيغة البديلة	0.00	141	4.094	متوسطة	3.23	لا يتم الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

*الجدولية البالغة (1.96)

يظهر من الجدول رقم (3) أن هناك مستوى متوسطاً من الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردني، حيث بلغت قيم (T) للمجال (4.094) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (3)؛ إذ إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن مجال المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية كان أعلى من العلامة المعيارية وبدرجة متوسطة، وهذا يدل على أن هناك التزاماً بتطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية؛ وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الثانية بالصيغة البديلة والتي تنص: يتم الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

4) النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة

لا يتم الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

تم اختبار الفرضية الثالثة من خلال استخراج التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخاص "هل تتلقى شركتكم منحة حكومية أو من جهات أخرى؟"، كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة من الذين تلقوا منحةً على فقرات المجال الخامس من مجالات أداة الدراسة والذي هدف للتعرف على مستوى تطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية، كما تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول رقم (4): نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مستوى تطبيق المعالجة المحاسبية للمنح

الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	T*	درجة التقييم	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية بالصيغة البديلة	0.00	4	8.500	مرتفعة	4.13	لا يتم الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية

*الجدولية البالغة (2.13)

يظهر من الجدول رقم (4) أن هناك مستوى مرتفعاً من الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية، حيث بلغت قيم (T) للمجال (8.500) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (3)؛ إذ إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن مجال الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية كان أعلى من العلامة المعيارية وبدرجة مرتفعة، وهذا يدل على أن هناك التزاماً بتطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية؛ وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الثالثة بالصيغة البديلة والتي تنص: يتم الالتزام بتطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

5) النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة

لا يتم الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية. تم اختبار الفرضية الرابعة من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المجال الثالث من مجالات أداة الدراسة والذي هدف للتعرف على مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية، كما تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، الجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول رقم (5): نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح وفق معيار

المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	*T	درجة التقييم	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية بالصيغة البديلة	0.00	141	7.630	متوسطة	3.35	لا يتم الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

*الجدولية البالغة (1.96)

يظهر من الجدول رقم (5) أن هناك مستوى متوسطاً من الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية، حيث بلغت قيم (T) للمجال (7.630) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (3)؛ إذ إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن مجال متطلبات الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية كان أعلى من العلامة المعيارية وبدرجة متوسطة، وهذا يدل على أن هناك التزاماً بتطبيق متطلبات الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية؛ وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الرابعة بالصيغة البديلة والتي تنص: يتم الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح وفق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية.

النتائج

فيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية:

- كان الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) الزراعة والتي تشمل الاعتراف والقياس والمكاسب والخسائر والإفصاح والمنح بشكل عام بمستوى تطبيق متوسط، وذلك لكافة بنود ومتطلبات المعيار مجتمعة، وهذا يتوافق مع ما توصلت دراسة إبراهيم (2016).
- كان تطبيق المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية وفق معيار المحاسبة الدولي (41) هو الأعلى وبالمستوى الأول، من حيث الالتزام ثم حل في المستوى الثاني تطبيق متطلبات الإفصاح ثم بالمستوى الثالث تطبيق المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر وفي الأخير متطلبات الاعتراف والقياس.
- وقد يعزى أن هناك بشكل عام التزاماً من قبل المحاسبين العاملين في الشركات الدواجن تطبيق المعيار المحاسبي (41) وإن كان هذا التطبيق بمستوى متوسط وليس بشكل، إذ إن هناك صعوبات ومعوقات تحد من إمكانية تطبيق المعيار بشكل كامل.
- كما يرى الباحث أنه ما يتعلق، أما فيما يتعلق من بمتطلب المنح فإن المنح غالباً ما تكون محددة غالباً وممنوحة لأغراض معينة متفق عليها ولذلك يكون تسجيل ومتابعة المعالجات المحاسبية لها واضحة من البداية ولذلك جاء هذا البند بدرجة مرتفعة من حيث الالتزام بالتطبيق.
- وقد يعزى أن هناك معوقات في التطبيق يمكن اعتبارها أنها تعزى للخصائص الطبيعية البيولوجية للأصول الداجنة وما يرتبط بها من صعوبات في القياس والاعتراف بالمكاسب والخسائر وحالة عدم التأكد في إمكانية التقييم لحالة وقيمة الأصل الداجن، بعكس الأصول المادية غير البيولوجية التي تمتاز بسهولة احتساب قيمتها واستهلاكاتها والمحاسبة عليها بطريقة منتظمة وبثبات.

- كشفت الدراسة أن عملية تقديم المنح من الحكومة أو من جهات أخرى إلى شركات الدواجن الأردنية قليلة جداً، بل تكاد تكون نادرة.
- وقد يعزى أن ذلك قد يعود لكون شركات الدواجن هي مشاريع وشركات استثمارية هدفها الأساسي ربحي، وأنه لا يتم دعم وتقديم المنح إلا للشركات المتضررة أو التي تحقق خسائر.
- بينت الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمدى التزام المحاسبين بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية تعود لصفة الشركة، وكذلك فقد أظهرت الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة لمدى الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) في شركات الدواجن الأردنية تعود لرأس المال الشركة.
- وقد يعزى أن ذلك يعود للقرار والرغبة من الإدارات والمحاسبين بتطبيق المعيار بغض النظر عن طبيعة صفة هذه الشركات أو حجم رؤوس أموالها.

التوصيات

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فإنه يمكن أن يتم تقديم مجموعة من التوصيات وكما يلي:
- العمل على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (41) الزراعة بصورة أفضل من خلال تبني إجراءات وإصدار تعاميم تلزم بتطبيق المعيار وتحسين الإدراك بأهمية التوسع بتطبيقه والتعريف به وبال فوائد التي يمكن أن تعود على جودة التقارير والقوائم المالية والعمليات المحاسبية لتلك الشركات.

- أن يتم العمل على وضع الحلول اللازمة لإزالة وتذليل المعوقات التي تقلل وتحد من إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (41) الزراعة، وهذا الأمر منوط بالإدارات العليا في شركات الدواجن الأردنية.
- عقد دورات تدريبية محاسبية متخصصة في حول تطبيق المعيار، مما سيسهل على المحاسبين فهم كيفية عملية الاحتساب والمعالجات المحاسبية الصحيحة الواجب اتباعها مما يذلل هذه الأنواع من المعوقات.
- التوضيح للمحاسبين والإدارات في شركات الدواجن أن تطبيق المعيار المحاسبي والاعتماد عليه هو أفضل من أي معالجات محاسبية أخرى يتم الاعتماد عليها، وأنه لا داعي وليس من المفيد مقاومة التغيير.
- حث الجهات المانحة على تقديم منح إلى شركات الدواجن الأردنية وذلك لأغراض التطوير والتوسع في المشاريع وعدم اقتصار المعونات والمنح على الحالات التي تتعرض فيها الشركات لخسائر.
- العمل على تشجيع تدريس مساق المحاسبة الزراعية في الجامعات وكليات المجتمع الأردنية وإدراج هذا المساق ضمن خطط تخصص المحاسبة، لما لذلك من أهمية بتمكين الطلبة الذين يمكن أن يتم تعيينهم بعد التخرج في شركات الدواجن تحديداً في الشركات الزراعية بشكل عام.

أولاً- المراجع باللغة العربية

- التميمي، جمانة حنظل، حسن ن كفاح جبار .(2012). المقارنة بين المعيار الدولي الخاص بالنشاط الزراعي رقم (41) والقاعدة العراقية الخاصة بالنشاط الزراعي رقم (11)، دراسة تحليلية مقارنة. العلوم الاقتصادية، 8(31)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 171- 188.
- حجاج، زينب وجمعة، البتول .(2019). إشكاليات الاعتراف والقياس الخاصة بالأصول البيولوجية وفق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني: المحاسبة القطاعية في الجزائر بين الواقع والمأمول، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .
- زروقي، هشام، عبد المالك، مهلل، قطافي، السعيد .(2019). الممارسات المحاسبية للنشاط الزراعي في الجزائر والمعيار الدولي رقم (41)، الملتقى الوطني: المحاسبة القطاعية في الجزائر - بين الواقع والمأمول، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- زهواني، رضا ووصيف، فائزة خير الدين (2019). واقع قطاع النشاط الزراعي الجزائري بعد تطبيق المعيار الدولي (41) IAS الزراعة، الملتقى الوطني: المحاسبة القطاعية في الجزائر - بين الواقع والمأمول، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ومخبر العولمة والسياسات الاقتصادية.
- سليم، زينب محمد .(2018). تحليل مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول البيولوجية للنشاط الداخلي وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (41). مجلة البحوث المالية والتجارية، 18(4)، الجزء الأول، 50-77، جامعة بور سعيد.

دائرة مراقبة الشركات ، رابط الموقع : <https://portal.ccd.gov.jo/search/by-aim-name.aspx>



ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

- Ahmed, J.& Ibrahim, N. (2010). **Agricultural cost accounting**, Amman, Jordan: The Arab community for publishing and distribution.
- Derahmoune, Hilal .(2012).**Comptabilité agricole selon la norme IAS41**.
économiques recherches des revue, algérien comptable référentiel.6° N.
- Gihabban, I., Thaer, S.& Ghabban, M. (2010). **Specialized accounting systems**.
Second edition, Baghdad, Iraq: Memory Library.
- Gimeel, S. (2006). The accounting treatment of the costs of products and incidental revenues in agricultural enterprise. **Journal ofUniversity of Mosul**, Iraq. 28(1), 223-239.
- International Financial Reporting Standards** .(2013). Amman, Jordan, the Arab International Society of Certified Public Accountants.
- Meligi, A. (2007). **Accounting in agricultural and animal companies**. Cairo, Egypt: Foundation Vision for Printing and Publishing.